

## خاتمة التقرير

## قراءة تلخيصية لأبرز محاور ونتائج دراسات التقرير التاسع

ليس من نافلة القول أن توصف تلك المرحلة التي تمر بها الأمة بأنها نقطة تحول رئيسة في تاريخها منذ سقوط الخلافة العثمانية، وسطو الاستعمار على معظم دوله، وحتى تسلط تلك الفئة من الطغاة الذين حكموا البلاد طيلة العقود الماضية.

تلك النقطة الفاصلة التي عادت فيها الحرية للأمة، وتنفس أهلها الصعداء، فليس من العجيب أن يأتي عنوان تقريرنا الارتياحي لهذا العام بعنوان يحمل الأمل في التغيير (الأمة.. واقع الإصلاح ومآلات التغيير).

وكعادة التقرير الذي جاء في ستة أبواب جمعها خيط ناظم واحد كمنظومة تشد كل دراسة منها أزر الأخرى لتتظم في تقرير يرتاد للأمة خطاها في مرحلة حرجة تمر بها، ودروب جديدة تتوزع بها في سبل شتى.

**في الباب الأول النظرية والفكر** جاءت الدراسات الثلاث به لتطرح آفاقاً فكرية جديدة، بدأ الباب بدراسة (مشاريع الإصلاح.. رؤية تقويمية) جاءت لتؤكد أن الإصلاح مفردة قرآنية ذات دلالة عظيمة، وقد جاءت في القرآن والسنة بصيغ متعددة، والإصلاح مهمة ووظيفة الأنبياء عليهم السلام، وعندما تغيب المرجعية الربانية عن الإصلاح يصبح شعاراً أجوف لا قيمة له، فلا يسمى العمل إصلاحاً إلا بمرجعية الشريعة القائمة على السنة والاتباع؛ لأن البدع والأهواء ليست إسلاماً حتى لو صدرت من المسلمين.

ومن النتاج الفكري السياسي تأتي دراسة (قواعد الممارسة السياسية) لتؤطر لرؤية تأصيلية لمسيرة العمل السياسي، في ثمان قواعد توصل للممارسة السياسية، القاعدة الأولى: السياسة هي حرب بلغة أخرى. القاعدة الثانية: الممارسة السياسية هي إدارة الأوضاع المعقدة، القاعدة الثالثة: ضبط الأهداف بدقة وتركيزاً وترتيباً، القاعدة الرابعة: واقعية الرؤية للخريطة السياسية، القاعدة الخامسة: فهم المواقف والممارسات في سياقاتها المنطقية، القاعدة السادسة: ممارسة فن الممكن هو الطريق إلى غير الممكن. القاعدة السابعة: المكتسبات وعقدة الصراع، القاعدة الثامنة: تنوع الخطاب السياسي بحسب المرحلة والمخاطب.

وتتناول الدراسة بعض الضوابط الشرعية المهمة، والتي تسهم في تجلية هذه القضية، مثل عدم مناقضة الممارسات لأصل حاكمية الشريعة، وأن الشرعية تُستمد من الشريعة وليس من الممارسة، كما أن عدم شرعية الأوضاع لا يستلزم عدم شرعية الممارسات، واستيفاء شرعية الممارسة بأثرها على الأمة، والالتقاء مع المخالفين على مصالح مشروعة، وأن جزئية الممارسة لا تنافي شمول الاعتقاد؛ إضافة إلى أن الحاجيات العامة تنزل منزلة الضرورة، والتفريق بين السكوت عن بعض الحق وبين قول الباطل، وأن وسائل الفعل السياسي غير توقيفية، ولها حكم مقاصدها.

وتأتي فكرة العدالة كفكرة إسلامية المنشأ، لتتدثر خلفها الأحزاب الإسلامية، من منطلق أن أكثر من عايش واقع الظلم هم الإسلاميون، وأن فكرة العدالة وممارستها هي أكبر ضمانة للاستمرار والاستقرار: لذلك لم

يكن عجيباً أن تنتشر أحزاب العدالة الإسلامية من تركيا إلى مصر، ومن المغرب إلى ماليزيا واندونيسيا، لتصل دراسة (الثورات العربية وأحزاب العدالة الإسلامية) إلى عدد من النتائج الهامة وهي:

- ضرورة المزج المرن بين الدعوي والسياسي، بحيث لا يؤدي إلى الخلط بين الاثنين.

- ضرورة إدارة العمل الدعوي في شكل مؤسسي لا يرتبط بالأشخاص.

- ربط برامج التنمية التي تتبناها الأحزاب بالقواعد الإسلامية.

- ضرورة ممارسة العمل السياسي بشكل احترافي؛ يعتمد على مراكز الدراسات وخبرات السياسيين القدامى والمعاصرين، مع تقييم مرحلي علمي للأداء الحزبي.

- التنبه إلى الحذر من الوقوع في فخ علمنة الإسلام، وطرح النموذج السياسي الإسلامي في إطار أوسع منه، وأكثر عمومية -المرجعية الحضارية- بقصد إبعاده عن الدعوة للشريعة، وإبعاده عن اتخاذ الخطوات الإيجابية لتطبيقها.

ويتناول ملف العدد التاسع من التقرير أربع دراسات أولها يدرس أسباب الثورات العربية ودوافعها ثم تناولت دراسات البعدين الطائفي والقبلي في الثورات العربية ثم تناولنا مستقبل الوحدة والتكامل بين الدول العربية.

ليصل هذا الباب إلى عدد من النتائج الهامة:

فقد توصلت دراسة (الثورات العربية الأسباب والدوافع والمآلات) إلى أنه من غير المحتمل، على المدى القريب، أن تسقط الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي جميعاً بسرعة كما حدث في أوروبا الشرقية، فعلى الرغم من وحدة دول العالم العربي في اللغة والتاريخ والثقافة والدين، فإنها تختلف في طبيعة نظمها السياسية، وهذا الاختلاف من شأنه التأثير على مسارات ومآلات الثورات وآليات التغيير المختلفة، حيث سيأخذ هذا التغيير عدة أشكال، وبتعدد الأشكال، ستتعدد أنماط استجابة النظم السياسية، بما يحول دون وجود نمط واحد سواء في التغيير أو في الاستجابة.

ومن ناحية ثانية تأتي أهمية التأكيد على أن التغيير السياسي لا يعني دائماً تحقيق الحرية، حيث سيتطلب الأمر تشكيل حكومات انتقالية، وإعادة صياغة الدساتير، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وبناء مؤسسات سياسية جديدة. إلا أن هذه المؤسسات يمكن أن تبقى شكلية، إذا لم تستمر الجماهير في العمل بشكل بناء لضمان عمل تلك المؤسسات وفقاً للإرادة الشعبية. مع مراعاة أن طبيعة كل مجتمع سوف تمثل أهمية كبرى في طبيعة الانتقال إلى الديمقراطية، حيث سيكون الوضع في الدول التي تتمتع بمجتمعات مترابطة بشكل كبير، والمنفتحة نسبياً على العالم الخارجي، والتي تملك أطراً مؤسسية واضحة، أفضل من أداء غيرها من الدول.

في حين خلصت الدراسة الثاني: (الطائفية والزخم الثوري في العراق والبحرين) إلى أن هذه الثورات ليست في مسار واحد؛ نتيجة اختلاف الأهداف والغايات، وتداخل العناصر الداخلية وامتزاجها مع العناصر الخارجية،

فالثورات الشعبية الكبرى التي حصلت في مصر وتونس لاشك أنها تسهم في قوة الأمة لاسيما أنها حصلت في دول محورية كمصر على سبيل المثال، أما الثورات التي تختلط فيها روائح البترول والطائفية والتي يتغلب فيها العامل الخارجي على استحقاقات العامل الداخلي، فإن نتائج مثل هذه الثورات إن صح التعبير قد تصب في غير صالح الأمة، وتعمق وتزيد من حدة محاور الصراع الطائفي في المنطقة وزيادة النفوذ الأجنبي فيها.

في حين أشارت دراسة (الدول الثورية.. سيناريوهات الوحدة والتكامل) إلى أن الواقع العربي الحالي لا يساعد على تحقيق التوحد، فإن صيغة التكامل الوظيفي التي تحفظ لكل دولة سيادتها واستقلالها، والتي تقوم على فكرة استغلال الواقع بكل تبايناته، على اعتبار أنها ليست إلا شكلاً من أشكال التنوع الذي يسمح بتوزيع الأدوار والاستفادة المتبادلة من المزايا النسبية لكل دولة من الدول المنخرطة في عملية التكامل، هذا التكامل يتمثل في: تعاون اقتصادي، وتضامن سياسي، وتحالف عسكري، وتنسيق أمني، وتفاعل ثقافي، وتكافل اجتماعي؛ وفيه ينبغي التفكير.

وخلصت دراسة (القبلية والثورات العربية.. نموذج اليمن وليبيا) إلى عدد من التوصيات منها: أن من الضروري بعد تغيير أي نظام سياسي، أو حتى إصلاحه أن يتبع ذلك تغييرات مجتمعية وهيكلية متنوعة في جميع مجالات الحياة الرئيسة التي تمس أركان الدولة وبنية المجتمع، لاسيما الأولية منها كالقبيلة والجهوية والطائفية.

على نظم حكم ما بعد الثورة في الدول العربية أن تأخذ في اعتبارها أن لكل دولة خصائصها وثوابتها التي تميزها عن سواها من الدول، وأن خصوصيات الشعوب والمجتمعات المحلية والقومية والدينية والاجتماعية والثقافية ليست محلاً للنقل والاقتراس، فما يصلح في الدول والمجتمعات الغربية العلمانية، قد لا يصلح بالضرورة في غيرها من بيئات الدول والمجتمعات الأخرى، لاسيما الإسلامية منها ذات الصبغة الرسالية التوحيدية العقديّة المتجذرة في العقل الجمعي للشعوب.

**أما الباب الثالث** الذي يتناول قضايا العالم الإسلامي فقد احتوى على ست دراسات، وخلصنا من خلاله إلى العديد من النتائج والتوصيات التي تخص قضايا ومشكلات العالم الإسلامي، فعلى سبيل المثال ركزت الدراسة الأولى (مرتكزات نظام الحكم السوري وأثرها في بناء الثورة) على عدد من الإشكاليات نتيجة ممارسة النظام السوري الغاشم حتى بفرضية نجاح الثورة أهمها: غياب البدائل السياسية الناضجة، إشكالية التجانس الإقليمي والمجتمعي، تصحيح علاقة الجيش بالسلطة والمجتمع.

في حين تشير دراسة (الثورة الليبية.. قراءة في آليات إسقاط نظم الحكم الفردي) إلى أن أمام الثورة الليبية تحديات جسيمة على المستويين الوطني والدولي، فوطنياً يبدو مسار إعادة البناء مرتبطاً بواجب تجاوز التشققات التي تركتها عملية التخلص من القذافي في مجتمع قبلي صرف، كثيراً ما تنظر أطراف منه إلى الثورة في نظرتها التجزئية كانتصار فصيل قبلي على آخر. وهو ما يتطلب إدارة فاعلة وموزونة دقيقة لا تسكت على الجرائم بل لا تتكأ الجراح تشرف عليها شخصيات مدنية قادرة على إدارة المرحلة، بعيداً عن منطلق المحاصصة

والاستقطاب السياسي ما بعد الثورة ومؤهلة لتسيير مفهوم غنيمة النصر بروح وطنية تفهم إزاحة القذافي كتحد أو مكسب جزئي؛ تفتح بعده مرحلة مجابهة التحديات الكبرى ومرحلة إعادة تأسيس الدولة الوطنية.

وتستنتج دراسة (معوقات التغيير في الجزائر تحت ظلال أزمة التسعينيات) أنّ الجزائر ستخسر أكثر مما تستفيد منه إذا دخلت في ثورة على شاكلة ما حدث في تونس ومصر، كون الجزائر تمتلك ثروة بترولية ومنجمية وقوة قمعية تذكرنا بما عاشته الجزائر في التسعينيات من دمار معنوي وخراب مؤسساتي لحرب العصابات التي شنتها الجماعات المسلحة على كل الأصعدة، والحرب المضادة التي خاضها الأمن، فالمواطن الجزائري اليوم يخاف من بطش السلطة أو من التغيير، فهو يسعى جاهداً إلى تجنب العنف، وهنا نطرح حتمية أن يكون التغيير استباقياً من داخل النظام يحول دون انفلات الأوضاع أو انفتاحها على المجهول.

سلطت دراسة (نتائج الثورة اليمينية.. تكريس للوحدة أم تحفيز للانفصال) الضوء على أن هناك غموضاً يكتنف نتائج الثورة اليمينية، والتي أرجأت حلول كل تعقيدات الحياة السياسية اليمينية إلى ما بعد الثورة، وهذا يفتح عليها مجموعة من التحديات التي قد تلزم بها في حال خروجها عن سيطرة الدولة الحديثة؛ لذا يتوجب على الدولة الحديثة مراعاة التوعية في مدى قدرتها على تحقيق أهداف الثورة والصعوبات التي تكتنف ذلك، بمعنى إيجاد خارطة طريق لذلك.

يضاف إلى ذلك أن الركائز الأساسية التي قامت عليها الثورة يجب أن يشهدها الواقع السياسي ويلمسها المواطن اليميني.

وعلى القوى الصاعدة التوجه لاستخدام لاعبين دوليين جدد، كتركيا مثلاً، يمكن أن يؤثروا في تحسين العلاقات مع دول الجوار وأمريكا.

وتصل دراسة (الأردن.. آفاق ومعوقات التغيير) إلى خلاصة مفادها أن مآلات الثورات الشعبية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، وما رافقها من فوضى من الناحية الأمنية والاقتصادية، جعل مسألة التغيير في النظم الملكية غير ممكناً؛ ومن المستبعد قيام ثورة للإطاحة بها على المدى المنظور، وربما يكون من المرجح سيرها نحو التحول إلى الملكية الدستورية بدرجات متفاوتة.

أما الدراسة الأخيرة (تركيا.. مهمة ثقافية صعبة، ولكن) فتخلص إلى أن تركيا فتحت حدودها السياسية مع المنطقة العربية في العقد الأخير، وهي خطوة جريئة تدفع عجلة الرتق الاجتماعي الإقليمي إلى الدوران، وتقود إلى تداخل أسباب كسب العيش على طرفي الحدود. الخطوة الجريئة الأخرى التي لم تأت بعد هي مصارحة الذات من أن تسعة عقود من الانفصال أوجدت موانع فكرية معرقله للتكامل الإقليمي المنشود ينبغي أن تزول.

أما الباب الرابع (القضايا الدولية) فقد وقف بالوصف والتحليل على مواقف أهم القوى الإقليمية والدولية من ثورات الربيع العربي ابتداءً بروسيا، مروراً بأمريكا وإسرائيل وإيران، وانتهاءً بأوروبا.

ويمكننا أن نستخلص من نتائج هذا الباب أن جميع القوى الدولية سواء أمريكا وأوروبا أو روسيا والصين أو

الإقليمية ممثلة في تركيا وإيران وإسرائيل. الجميع حسم خياره في دعم الثورات أو الوقوف موقف الضد منها على ضوء رؤيته لمصالحه الوطنية والأولويات فيما بينها. وإن كانت معظم القوى الدولية والإقليمية تضررت بصورة أو بأخرى من ثورات الربيع العربي؛ ذلك أن أي صعود عربي هو خصم حقيقي من نفوذ ومصالح تلك القوى.

فترى دراسة (المشروع الإيراني في المنطقة واقع ومستقبل ما بعد الثورات العربي) على سبيل المثال أنه من المنتظر أن تعاني إيران على المديين: المتوسط والبعيد من خسائر فادحة جراء ثورات الربيع العربي قد تكون الأكثر كلفة على الإطلاق منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، خاصة إذا ما أدت الثورات إلى سقوط النظام السوري، وهو ما سيتبعه تراجع دراماتيكي للنفوذ الإيراني في المنطقة العربية، بدءاً من فلسطين (وهو الأمر الذي أخذ يتحقق)، ومروراً ببلبنان والعراق والخليج، وانتهاءً بإيران نفسها؛ حيث يترقب العديد من الشرائح المعارضة للنظام الإيراني مصير النظام السوري كمؤشر على وضع النظام في طهران. وحتى لو نجا النظام الإيراني، فمن المرجح أن يصبح معزولاً، وألا يلقى نموذجة الثيوقراطي أية جاذبية تُذكر، خاصة بعدما حصل عام ٢٠٠٩م، دون أن يعني ذلك أن ليس لهذا النموذج أنصار داخل البيئة العربية.

وعلى نفس المنوال، فإن واقع التطورات العربية، وأثرها على إسرائيل، يتعلق بأخذ «كرة الثلج» هذه، ورؤيتها تتعاضم رويداً رويداً، بحيث إذا ما تغيرت الأنظمة العربية المقربة من الغرب، وبالضرورة إسرائيل، فإن الموقف - وفقاً لما تقدره محافل إسرائيلية مطلعة- سيتغير نحو جذري، ولن يكون بوسع تلك الأنظمة تجاهل مشاعر جماهيرها فيما يتصل بالعلاقة مع تل أبيب، وحتى الدول التي قد لا تتغير أنظمتها بالكامل؛ لاعتبارات معينة، فإنها ستضطر لتغيير موقفها إيجابياً من القضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي.

وقد قدّمت بعض المحافل القريبة من دوائر صنع القرار الإسرائيلي، أن هناك سيناريوهات يمكن اللجوء إليهما للتعامل مع التبعات المتوقعة؛ نتيجة التطورات العربية، في ضوء طرح جهات بحثية عدة أسباب وعوامل تجعل التطورات العربية ليست إيجابية لإسرائيل وفق ما خلصت إليه دراسة («إسرائيل» والتغيير في المنطقة العربية).

أما على الصعيد الدولي فسواء ساهمت أمريكا والغرب في دعم الثورات أو لا، فإن الحقيقة التي لا تقبل جدلاً - على فرضية دعم الغرب لتلك الثورات - أن منطلقات تلك القوى جميعها هي أن الاستمرار في دعم تلك الأنظمة البالية لن يفيداً في المستقبل، وأن وجود تلك الأنظمة صار عبئاً على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

**وفي الباب الخامس** ألقى التقرير التاسع الضوء على أهم ثلاث قضايا تشغل ساحة العمل الإسلامي في الآونة الأخيرة وهي موقف الإسلاميين من النموذج التركي، وكيف يتعامل الإسلاميون مع الإعلام، وموقع التيار السلفي من المشهد السياسي الحالي في مصر.

فجاءت الدراسة الأولى (النموذج التركي وإسلاميو الربيع العربي) لتشير لعدد من المحاذير من احتذاء

الإسلاميين للنموذج التركي منها:

- زرع البلبلة والخلط في عقول الناس في المجتمعات الإسلامية بادعاء توافق الاتجاه العلماني مع الإسلام.
- إسباغ الشرعية على الأحزاب العلمانية القائمة، ومنحها التبرير لممارساتها الاستبدادية ضد الإسلاميين المنادين بتطبيق الشريعة.
- الترويج للأحزاب التي تدعي الإسلامية، وتعلن أن هويتها الإسلام الليبرالي المعتدل.
- تعرض العقيدة الإسلامية ذاتها للخطر الجسيم نتيجة إسباغ الشرعية على الدراسات والكلديات الإلهية في تركيا، وأمثالها في الدولة الإسلامية التي تعمل على تأويل العقائد الإسلامية إلى تأويلات علمانية ملحدة، مثل تأويلات حسن حنفي التي تدرّس في الكلديات الإلهية التركية.
- وتوصي دراسة (الإسلاميون وفقه الحضور الإعلامي) بعدد من الآليات لحضور إعلامي نافذ للإسلاميين تتمثل في:
- انتهاج أسلوب التدرج في الإصلاح في ضوء معرفتنا أنّ كثيراً من المفاصد والانحرافات التي تحيط بوسائل الإعلام قد استغرق نشرها وتكريسها زمناً ممتداً، وإصلاحها أو تخليص الإعلام منها يحتاج إلى زمن ممتد أيضاً.
- المصالحة بين المؤسسة الدينية التقليدية وبين المبدعين الإعلاميين؛ إذ إن انشغال المؤسسة الدينية بالقضايا التاريخية، وتخوفها من أطروحات التجديد، دفعها للعمل على تحجيم تيارات التجديد في المجتمع.
- نجاح العملية الإعلامية يعتمد اعتماداً كبيراً على مدى إدراك القائمين عليها للإطار العلمي النظري الذي يعملون في ضوئه؛ حيث يتخذ البعد النظري أهميته من خلال دوره الفعّال في تحديد الأسس التي تنطلق منها الرسالة الإعلامية من ناحية، ومن ناحية ثانية في طبيعة التعامل مع تلك الأسس .
- توافر الإرادة الحقيقية والجادة والمقدرات المادية والبشرية والتقنية الضرورية لتنفيذ الاستراتيجية، والواقع أن ذلك يشكل عقبة كبيرة، ولعلها الكبرى، وقد يفيد في التغلب على تلك العقبة تكوين هيئة إدارية، تنفيذية تتولى بلورة وتعزيز الإرادة الجادة، والتي إذا ما توافرت فإنها ستنتجح في توفير المقدرات المادية والبشرية والتقنية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية.
- الاستعانة بالمؤسسات الخيرية، ومشاريعها الوقفية، في دعم وسائل الإعلام وتمويلها، والتعرف على السبل والأساليب الممكنة واللازمة لتوثيق الصلة ما بين الوقف ووسائل الإعلام، والإفادة منها في دعمها وتمويلها، ورعاية مشاريعها.
- أما الدراسة الثالثة في هذا الباب فهي المشهد السياسي السلفي: دراسة حالة مصر، فتشير إلى أربعة سيناريوهات تنتظر مصير التجربة السياسية للتيار السلفي وهي

السيناريو الأول: إلغاء الانتخابات: البجعة السوداء للثورة المصرية، السيناريو الثاني: القوى السلفية في دوائر صنع القرار، السيناريو الثالث: القوى السلفية في البرلمان: وجود بلا فائدة، السيناريو الرابع: القوى السلفية: العودة للثكنات الدعوية، وكل منها له محدداته وآلياته، والتجربة وحدها هي التي ستشهد أي تلك السيناريوهات أقرب للتحقيق.

**أما الباب الأخير وهو الذي يتعلق بالقضايا الاقتصادية فتأتي دراسة (إدارة مشكلات الاقتصاد القومي في نظم ما بعد الثورة) لتضع آلية بيد حكومات بلدان الثورات العربية، وهي أن تتجه إلى دوائر انتماءاتها العربية والإسلامية، وبخاصة في ظل تنامي هذا الشعور، بعد التوجه التركي، الذي يوسع من علاقاته العربية والإسلامية، ويحاول أن يجعل من هذا الانتماء ورقة ضغط على الغرب، وبخاصة في أجندة القضايا الإسلامية، وعلى رأسها قضية فلسطين. ويشترك تركيا في هذا التوجه بلدان أخرى تمثل قوة اقتصادية يعتد بها، وهي ماليزيا.**

وتدعو الدراسة الإرادة السياسية الجديدة إلى تفعيل دور المؤسسات الاقتصادية العربية والإسلامية بشكل كبير، من خلال ما هو قائم منها، أو من خلال إنشاء منظمات جديدة؛ حيث توجد منظمات إسلامية اقتصادية، مثل البنك الإسلامي للتنمية، أو مجموعة الثمانية للتنمية (تضم أكبر ثمانية دول إسلامية من حيث عدد السكان والإمكانيات الاقتصادية)، أو الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أو صندوق النقد العربي، وغيرها.

وفي الختام نرجو أن نكون قد جلينا في هذا الإصدار من التقرير جميع المفاعيل الداخلية سواء القبلية منها أو الطائفية والخارجية سواء منها الدولية أو الإقليمية في واقع ومستقبل رباح التغيير التي تهب على المنطقة العربية، وأطرنا فكرياً وتنظيراً لعدد من القضايا الفكرية التي ترتاد للأمة واقعاً جديداً وتوصل للمرحلة الجديدة التي تعيشها الأمة، وناقشنا بالوصف والتحليل أهم قضايا العالم الإسلامي، وساهمنا بعدد من الإسهامات في دعم مسيرة العمل الإسلامي، أملاً في تأخذ الأمة الإسلامية وضعها ومكانتها التي أناطها لله بها في هداية الخلق وقيادة الأمم. والله من وراء القصد.